بزيادة عن ربط الموازنة بنحو ٧٤ مليار ريال

٥٨٥ مليار ريال اجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة يناير -سبتمبر ٢٠٠٤م

■ .. بلغ اجمالي الايرادات العامة للدولة خلال الفترة يناير - سبتمبر ٢٠٠٤م نحو ٥٨٥,١ مليار ريال مقارنه بالربط المخطط له في الموازنة والبالغ ٥١٠,٨ مليار ريال وبزيادة ٧٤,٢ مليار ريال.

واشارت احصائيات رسمية إلى أن الايرادات الجارية بلغت ٥٥٤,٨ مليار ريال مقارنة بالربط ٤٦٣,٥ مليار ريال وبزيادة ٩١,٢ مليار ريال وتتوزع الايرادات الجارية على الزكاة ٢,٩ مليار ريال والضرائب على الدخل والارباح ومكاسب رأس المال ٥٤,٩ مليار ريال والضرائب على الاجور والمرتبات ٢٨ مليون ريال والضرائب على الممتلكات ١٥٨ مليون ريال والضرائب على السلع والخدمات ٣٤,٨ مليار ريال والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية ٢٩,٢ مليار ريال وضرائب أخرى ٤ ملايين ريال ودخل المشروعات والممتلكات ٤١٠,٣ مليار ريال وايرادات الرسوم والاتعاب الادارية ٥ مليارات ريال وايرادات الغرامات والمصادرات ٨٥٣ مليون ريال والمساهمات في صناديق التقاعد والرعاية الاجتماعية لموظفي الحكومة ٥,١ مليار ريال وايرادات غير ضريبية اخرى ١,٢ مليار ريال.

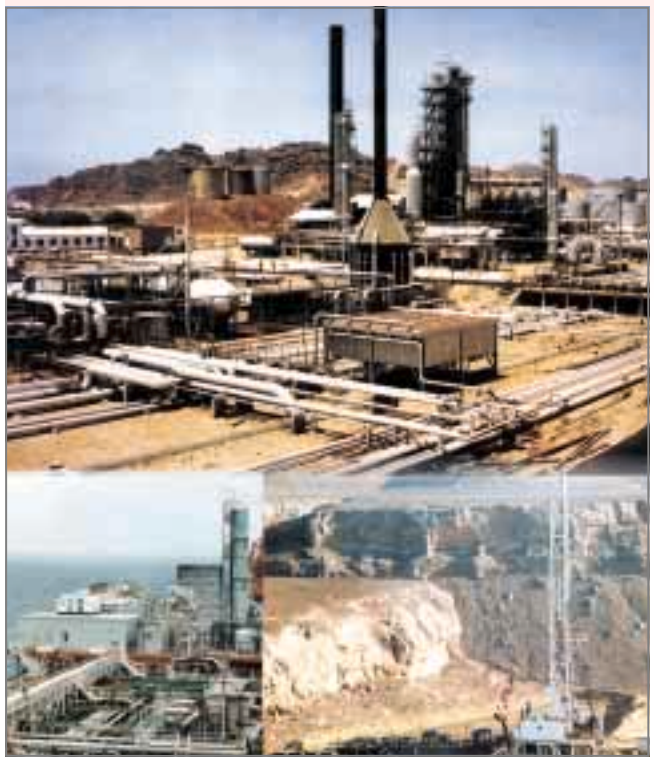

كتب/ علي البشيري

الدعوة إلى تنمية الايرادات الضريبية والجمركية وتقليص الاعتماد على عائدات النفط

ووفقاً للبيانات الاحصائية الصادرة عن قطاع الاحصاء والمتابعة والتخطيط بوزارة المالية فقد بلغ اجمالي الايرادات الرأسمالية ٢٥٢ مليون ريال منها مبيعات الاصول الرأسمالية الثابتة ١١٧ مليون ريال ومبيعات الاراضي والاصول غير المنظورة ١٣٥ مليون ريال.

كما بلغ اجمالي الايرادات من المنح الخارجية ١,٨ مليار ريال وايرادات متحصلات أصول القروض ومبيعات اسهم رأس المال ١١٣ مليون فيما بلغ الايرادات من الاقتراض الخارجي نحو ٢٨,١ مليار ريال مقارنة بالربط المخطط له في الموازنة ٢٩,١ مليار ريال وبانحراف يقدر بنحو مليار ريال.

وكانت ايرادات الربع الثالث من العام الجاري يوليو- سبتمبر ٢٠٠٤م قد بلغت نحو ١٩٤,٩ مليار ريال مقارنة مع الربط البالغ لنفس الفترة ١٧٠ مليار ريال وبزيادة ٢٤,٦ مليار ريال . أما ايرادات الربع الأول من العام الجاري فقد بلغت ١٧٢ مليار ريال والربع الثاني ٢١٧ مليار ريال.

وقدرت الحكومة ايراداتها لعام ٢٠٠٤م بنحو ٦٨١,١ مليار ريال منها ايرادات للسلطة المركزية بنحو ٦٦٩,٨ مليار ريال وللسلطة المحلية بنحو ٢١,٣ مليار ريال.

وبلغ اجمالي الايرادات العامة للدولة الفعلية العام الماضي نحو ٦٦٩,٢ مليار ريال مقارنة بتقديرات الموازنة لنفس العام ٦٠٤,٣ مليار ريال وبزيادة ٦٤,٩ مليار ريال.

وتصدرت ايرادات النفط والغاز المرتبة الأولى حيث بلغت ٤٨٠,١ مليار ريال في عام ٢٠٠٣م منها ٣١٦,٤ مليار ريال مبيعات النفط الخام المصدر ونحو ١٥٨,٦ مليارريال ايرادات النفط المباع محلياً ونحو ٥,١ مليار ريال مبيعات الغاز وشكلت الايرادات النفطية نحو ٧٣٪ من اجمالي الايرادات العامة للدولة لنفس العام.

أما الايرادات الضريبية فقد بلغت نحو ١٤٥,٨ مليار ريال منها ٦٧,٩ مليار ريال ضرائب مباشرة ونحو ٧٧,٨ مليار ريال ضرائب غير مباشرة وشكلت الايرادات الضريبية نحو ٢٢٪ من اجمالي الايرادات العامة . يليها الايرادات غير الضريبية والتي بلغت ٣٧,٦ مليار ريال شكل نحو ٦٪ والايرادات الرأسمالية والمنح ٥,٥ مليار ريال شكل نحو ٠,٨٣٪ . وعزا اقتصاديون ارتفاع الايرادات العامة للدولة خلال العام الماضي والتسعة الاشهر الأولى من عام ٢٠٠٤م إلى ارتفاع ايرادات النفط والتي مازالت تشكل نحو ٧٢٪ من الايرادات و ٣٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي وذلك نتيجة ارتفاع اسعار النفط في الأسواق الدولية والتي تجاوزت في بعض الشهور من العام الجاري حاجز الـ ٥٠ دولاراً للبرميل مايعني ارتفاع مساهمتها في حجم الايرادات العامة للدولة وذلك بالرغم من انخفاض كمية الانتاج خلال العامين الاخيرين.

ويدعوا خبراء الاقتصاد الحكومة إلى تنويع مصادر ايراداتها بل والتركيز على تنمية الايرادات غير النفطية وبالذات الضريبية وذلك لكون النفط مورد تتحكم فيه عوامل خارجية لا يمكن السيطرة عليها وبالتالي فإن أي انخفاض في أسعار النفط في الأسواق الدولية فقد يلقي بضلاله على الايرادات بشكل خاص والاقتصاد عموماً وقد يؤدي إلى اختلالات كبيرة في الموازنة العامة للدولة وموازينها الكلية الخارجية والتاثير سلباً على حجم إنفاق الحكومة بشقيه الجاري والاستثماري.

وتعد السياسة المالية من أهم ادوات السياسة الاقتصادية تأثيراً على برامج التنمية الاقتصادية حيث تؤثر من خلال النفقات والايرادات العامة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدل النمو وفي تحديد مستوى الدخل والتشغيل وفي تحقيق عدالة توزيع الدخل بين افراد المجتمع، وتعول الخطط التنموية الحكومية على السياسة المالية بالقيام بدور هام وتحمل العبء الأكبر في تحقيق الغايات والاهداف الكلية والقطاعية سواء للخطة الخمسية الثانية أو استراتيجيه التخفيف من الفقر وذلك من خلال استخدام الموازنة العامة في ظل سياسات تكاملية وشاملة وفي إطار نظام اقتصادي ينظم ويحكم عملية توزيع الموارد الاقتصادية والمالية يتصف بدرجة معقولة الاستقرار الاقتصادي من ناحية ويحدد اهدافاً اقتصادية متوسطة وبعيدة المدى من ناحية أخرى.

وتستهدف الخطة الخمسية الثانية مواصلة تنفيذ الاجراءات المالية الهيكلية والمؤسسيه وفق البرنامج المحدد مع التقييم المستمر لنتائجها لخفض المديونية الخارجية وتنشيط التعاون الدولي وكذا تنمية وتعبئة الموارد المالية المحلية والاجنبية لتمويل البرامج والمشروعات العامة وضمان تحقيق معدل النمو المستهدف للخطة وتنمية الايرادات العامة بهدف رفع الادخال العام والذي يهدف ضمنياً إلى التحكم في عجز الموازنة العامة ومحاصرته بما لايزيد عن ٣٪ من الناتج المحلي والاجمالي وتمويله من مصادر غير تضخميه، والعمل على تنمية الايرادات العامة وتنويع مصادرها واوعيتها للتقليص من الاعتماد الكبير على العائدات النفطية وتطوير القوانين الضريبية وتطبيق سياسه ضريبية مبسطه وشفافه وتحسين النظام الضريبي يجعله اكثر مرونة وتوسيع الوعاء الضريبي والغاء تحيزه ضد انشطت الانتاج والتصدير لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وخلق فرص العمل وبالتالي تنمية الايرادات العامة.

وأشار تقرير رسمي إلى أن وزارة المالية نفذت العديد من الاهداف والسياسات التي وضعتها الخطة الخمسية أو استراتيجية التخفيف من الفقر في القطاع المالي حيث تم اصلاح وتحديث النظام المالي والحسابات العامة وزيادة الشفافيه في الاجراءات وانساقها مع بقية الاجراءات في القطاعات الأخرى وتطوير اداء الموازنة وحوسبة النظام المالي.

وفي مجال التفويض المالي واللامركزية فقد اشار التقرير الصادر عن قطاع الاحصاء والتخطيط والمتابعة إلى استكمال انشاء الوحدات الحسابية على مستوى المديريات المرحلة الثانية وتاثيثها وتجهيزها بمتطلبات العمل من الكوادر البشرية والتجهيزات المادية منوهاً إلى أنه تم تاهيل العاملين في القطاع المالي وبما يساعد على تحسين ادائهم حيث تم عقد العديد من الدورات التدريبية للعاملين في الحسابات والموازنة والدواوين العامة والمحافظات والمديريات في عدة مجالات منها «النظام المحاسبي الحكومي اعداد الموازنة والحساب الختامي، الرقابة المالية ، الاقتصاد الكلي، برامج الحاسب الالي».

ولفت التقرير إلى انه تم تخويل الجهات الحكومية على مستوى السلطة المركزية والمحلية عملية لصرف من نفقاتها المعتمدة في موازنتها وفق الاسس والمبادئ التي تحددها قواعد تنفيذ الموازنة حيث يتم تبليغ الجهات بموازنتها من قبل وزارة المالية وتم تحديد الضوابط والأسس التي تحكم عملية تنفيذ الموازنة في إطار القوانين واللوائح المالية واهداف وغايات السياسة المالية.

وأوضح بأنه تم تنفيذ عدد من الاجراءات في مجال اصلاح الموازنة وتحسين النظام المالي منها البدء في تنفيذ نظام السقوف التاشيرية في اعداد موازنة عام ٢٠٠٥م وبما يضمن التقدير السليم للنفقات العامة للدولة وفقاً للامكانيات والموارد المتاحة والمتوقعة وكذا ربط الموازنة العامة بمؤشرات الاقتصاد الكلي وبما يضمن التناسق بين الموازنة العامة للدولة والاهداف المتوخاه منها وعدم تعارضها مع بقية عناصر السياسة الاقتصادية الكلية.

وفي مجال تعزيز الايرادات الضريبية والجمركية ومن أجل تحسين اداء المصالح الايرادية لتأمين تحصيل الايرادات فقد تم تطبيق نظام الاسكودا في العديد من المنافذ الجمركية والعمل قائم لاستكمال بقية المنافذ، كما تم فتح فروع للادارة العامة لكبار المكلفين في عدد من المحافظات.

ووفقاً للتقرير فقد تم تنفيذ عدد من السياسات والاجراءات لتحسين الايرادات غير النفطية حيث تم فرض ضرائب على بعض السلع والخدمات التي كانت معفية مثل الاتصالات والصابون والبسكويت وغيرها بالإضافة إلى تطبيق نظام الضريبه المقطوعه والعمل على توريد الضريبه إلى البنك المركزي مباشرة من قبل المكلفين مشيراً إلى أن الموازنة العامة راعت الحد الادنى لعجز الموازنة العامة وبحيث لايتم تجاوز الحدود الآمنة وبنسبة ٤٪ إلى الناتج المحلي الاجمالي.

وفي مجال الاصلاحات التشريعية أكد التقرير أن وزارة المالية تسعى إلى اصلاح كافة التشريعات المالية والجمركية والضريبية بما يتوافق مع الظروف والمتغيرات الاقتصادية الراهنه وفي سبيل ذلك فقد عملت الوزارة على تحسين تشكيل لجان للقيام لمراجعه القوانين المالية والضريبية والجمركية والرقابة والاستثمار ومقارنتها مع تجارب بعض الدول الشقيقة من أجل التوصل إلى الجوانب الايجابية والعمل على تعديل الجوانب السلبية حيث تم انجاز اعمال اللجان وتم رفع تقاريرها إلى مجلس الوزراء.

بدء دورة تدريبية لبناء قدرات النحالين بسيئون

■ .. سيئون /سبأ

بدأت أمس في مدينة تريم بمحافظة حضرموت دورة تدريبية خاصة بالنحالين لاكساب ٢٥ نحالا المعلومات الاساسية والتدريبات العملية عن تربية النحل وطرق رعاية الطوائف ٠كما تكرس الدروة لعرض اساليب أنشاء المناحل وادارتها وتربية الملكات وفوائد نحل العسل وطرق تشخيص افات وامراض النحل بالاضافة الى المراعي النحلية وعلاقة النحل بالمبيدات ومناقشة واقع النحل في اليمن ٠

وفي افتتاح الدورة التي ينظمها مركز نحل العسل بجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا بمدينة سيئون ويمولها الصندوق الاجتماعي للتنمية على مدى اسبوع اوضح الدكتور / محمد سعيد خنبش / مدير مركز نحل العسل بجامعة حضرموت بان خطة المركز تتضمن خلال شهر ديسمبر الجاري اقامة ٣ دورات تدريبية يتم فيها تدريب ٧٥نحالا من مديريتي سيئون وتريم والمناطق المجاورة لهما حيث ياتي عقدها ضمن فعاليات المهرجان الرابع للنخيل والسدر الذي سيقام في مدينة شبام حضرموت في الفترة من الـ١٨ وحتى ال٢٠ من شهر ديسمبر الجاري٠

بحث تعزيز التبادل التجاري بين اليمن ومصر

■ ..صنعاء /سبأ

التقى الاخ / علي احمد السياغي نائب وزير الصناعة والتجارة أمس الاخ / محمد بدر الدين زايد سفير جمهورية مصر العربية بصنعاء ٠٠ وخلال اللقاء تم بحث اوجه التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين وافاق توسيعها وتذليل كافة المعوقات أمام فرص زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ٠

كما تم التطرق خلال اللقاء الى جوانب تفعيل التعاون والتنسيق في مجال النقل البحرى بما يخدم المصالح التجارية بين اليمن وجمهورية مصر العربية ٠

حضر اللقاء الاخ / عبدالوهاب عبد العليم المستشار الاقتصادي بسفارة جمهورية مصر العربية وعدد من مسولى الوزارة ٠

خلال الفترة (٧ - ٨) ديسمبر الجاري :

انعقاد ورشة العمل الوطنية لمجلسي النواب والشورى حول اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

□ برعاية الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، رئيس مجلس النواب، وفي إطار مواكبة عملية الإعداد والتحضير للمرحلة القادمة لانضمام الجمهورية اليمنية إلى منظمة التجارة العالمية، وبالتنسيق بين اللجنة الوطنية للإعداد والتفاوض مع منظمة التجارةالعالمية ومشروع الاتحاد الأوروبي لمساندة انضمام اليمن إلى المنظمة، ومجلسي النواب والشورى، وبالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، ستنعقد ورشة عمل حول اتفاقيات منظمة التجارة العالمية خلال الفترة من الـ ٧ وحتى الـ ٨ من ديسمبر الجاري، في مبنى مجلس النواب، وستتناول ورشة العمل نظام التجارة متعدد الأطراف والمواضيع المرتبطة به، وذلك بمشاركة أعضاء من مجلسي النواب والشورى.

في ندوة مكافحة العناكب الماصة والاستخدام الآمن للعلاجات الزراعية

التشديد على الالتزام بالاجراءات المنظمة لاستخدام المبيدات الزراعية

■ .. صنعاء /سبأ

بدأت صباح أمس أعمال الندوة الفنية الخاصة بمكافحة العناكب والحشرات الماصة٠ والاستخدام الامن للعلاجات الزراعية٠

وتهدف الندوة٠ التي يشارك فيها /٨١/ من المزارعين وتجار التجزئة في كل من صنعاء والحديدة ٠

والباحثين الزراعيين من محطات البحوث في ذمار وسيئون ومكاتب الزراعة في كل من صنعاء وصعدة٠ ومن الادارة العامة لوقاية النبات٠ الى التعريف بأنواع وأضرار وطرق المكافحة للعناكب والحشرات الماصة٠ وتعزيز سبل الاستخدام الامن للعلاجات الزراعية ٠

وفي افتتاح الندوة٠ التي تستمر ثلاث أيام٠ تحدث الاخ صالح مثنى ناصر الوكيل المساعد بوزارة الزراعة والري للشؤون الزراعية٠ حول أهمية الندوة في مكافحة الافات الزراعية٠ والاستخدام الامن للمبيدات الزراعية٠ في أطارالتطبيق الخلاق لقانون المبيدات الزراعية ولائحته التنفيذية٠

مشدداً على المسئولية التضامنية للاجهزة الحكومية والتجار والمزارعين في تفعيل هذا القانون والالتزام بالبنود والاجراءات المنظمة لاستخدام المبيدات الزراعية٠ وتلافي اثارها السلبية الكبيرة ٠

كما تحدث الاخوان عباس عبدالمغني مدير عام وقاية النبات بوزارة الزراعة٠ والدكتور أحمد العاقل عن شركة العاقل التجارية المنظمة للندوة بالتعاون مع وزارة الزراعة وشركة سنجنتا السويسرية٠ حول جملة القضايا والموضوعات التي تضمنتها مدونة السلوك الدولية للمبيدات ٠

وضرورة تلافي اضرارها السلبية على المزارعين سواء أثناء الاستخدام المباشر لها أو أثناء نقل وتخزين واستخدام المنتجات الزراعية ٠

ونوه مدير عام وقاية النبات بالدعم الذي قدمته شركة سنجنتا السويسرية بتزويد الادارة بمختبر الاثر المتبقي للمبيدات٠ مشيرا الى أهمية استكمال تدريب العاملين والاشراف على تشغيله ٠

كما تحدث في الافتتاح المهندس محمد حنبلي عن الشركة السويسرية٠ حول نشوء وتطور الشركة المتخصصة في أنتاج المبيدات والبذور الزراعية منذ أكثر من مائة وخمسين عاما٠

مشيدا بالتعاون وأوجه الشراكة القائمة في المجال الزراعي بين القطاعين العام والخاص في الجمهورية اليمنية٠

والتي قال بانها ستفضى الى النهوض بحماية المزارعين وتعزيز سبل الاستخدام الامن للمبيدات الزراعية وبالتالي تطوير الانتاج الزراعي ٠

مناقشة الاستعدادات لمواجهة الجراد

■ .. صنعاء/سبا

نافشت لجنة متابعة وترصد الجراد الصحراوي في اجتماعها أمس برئاسة الاخ/ صالح مثني ناصر وكيل وزارة الزرعة والري المساعد للشئون الزراعية٠

الاستعدادات التي اتخذتها الادارة العامة لوقاية النبات ومركز مراقبة الجراد الصحراوي٠

لمواجهة اي غزو محتمل للجراد من الخارج ومراقبة ومكافحة المناطق التقليدية المحلية لتكاثر الجراد٠

إعلان